ليتمكن من نشر رسالته البيئية والتطوعية لنطاقات ومجالات أوسع في العالم

فريق الغوص أعلن انضمامه للميثاق العالمي للأمم المتحدة

■ الفاضل: المسؤولية تضاعفت لمواصلة إنجاز المشاريع التطوعية ذات التأثير المباشر على البيئة البحرية

المشاركون في المؤتمر بلقطة جماعية

■ حملة كبرى تنطلق قريبا بمناسبة الأعياد الوطنية لتنظيف الشواطئ بالتعاون مع مدارس وسفارات

كتب فارس العبدان

عقد فريق الغوص الكويتي مؤتمراً صحافياً مساء الاربعاء اعلن فيه انضمام الفريق للميثاق العالمي للامم المتحدة مما يمكنه من نشر رسالته البيئية والتطوعية لنطاقات ومجالات اوسع في العالم وذلك بمشاركة عضو اللجنة التنفيذية للميثاق العالمي للامم المتحدة غدير الصقعبي.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل بأن انضمام فريق الغوص الكويتي للامم المتحدة جاء ضمن خطاب الفريق لسعادة السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون وبترشيح من عضو اللجنة التنفيذية للميثاق العالمي للامم المتحدة غدير الصقعبي وقد تمت الموافقة على الانضمام مما يمكن الفريق من استكمال رسالته المحلية والدولية، مبينا بأن انضمام الفريق للميثاق اعطى للفريق مسؤولية كبيرة في مواصلة انجاز مشاريعه التطوعية البيئية والتي لها تاثير مباشر على انقاذ وتاهيل البيئة البحرية الكويتية.

وذكر بأن رؤية الفريق خطت منذ سنوات وهي «المساهمة في صناعة الوعي البيئي وتنامي روح العمل التطوعي محليا وعالميا» وتم تنفيذها على ايدي الشباب الكويتي المتطوع مما حصل على التقدير المحلي والدولي والذي كان على رأسه دعم سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والعديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الاهلية.

واضاف ان الفريق استطاع انجاز عشرات المشاريع والبرامج الناجحة والجادة والتي كان ابرزها برنامج انقاذ وتاهيل البيئة البحرية والتي تحوي مشروع رفع الشباك والمخلفات وانتشال القوارب والقطع البحرية من على الشعاب المرجانية وانقاذ الكائنات البحرية ومشروع تثبيت وصيانة المرابط البحرية في اماكن الشعاب المرجانية ، ومشروع بناء المستعمرات الاصطناعية وزراعة المرجان ورصد حالة الشعاب والتواصل العرلمي وحماية البيئة الساحلية واعادة تاهيلها.

ولفت الى ان الفريق يعتبر اكبر مؤسسة تطوعية بالشرق الاوسط حيث لها وثائق وصور وبيانات بالشبكة العنكبوتية حتل جنيع المشاريع منذ 22 عاما وذلك بهدف تشر فكرة ومفهوم العمل الناجح في قيادةالمبادرات من اجل المساهمة في تحمل المسؤولية المجتمعية وقد حصل الفريق على عدة جوائز محلية ودولية نظراً لهذه النجاحات الكبيرة التي تعد وساماً على صدر ابنائه والتي كان آخرها جائزة المملكة العربية السعودية للادارة البيئية.

وقال ان دخول الفريق في ميثاق للامم المتحدة سيمكنه من نشر اعماله ضمن الرعاية الدولية والمساهمة بتكوين شبكة من المنظمات التطوعية الدولية الناجحة لتبادل الخبرات والعمل المشترك، معربا عن شكره لسمو الامير لدعمه السنوي المستمر لفريق الغوص الكويتي للمساهمة في اكمال مسيرته كما اعرب عن شكره لوسائل الاعلام على وقوفها خلف الفريق ومتابعة انجازاته.

واعلن الفاضل عن اعتزام الفريق القيام بحملة كبرى بمناسبة الاعياد الوطنية لتنظيف الشواطئ بالتعاون مع المدارس وعدد من السفارات بالاضافة الى التعاون مع معهد الابحاث العلمية في اطلاق اسماك الشعم في جون الكويت لزيادة انتاج الثروة السمكية.

وشدد الفاضل على دور الفريق في المتابعة الفنية لجسر جابر الذي رفضته الهيئة العامة للبيئة بالاساس وقال ان مراقبتنا للمشروع من اجل التاكد من عدم التعرض للبيئة البحرية بجون الكويت لأنه بمثابة رئة الخليج لا الكويت فقط لانها تعتبر منطقة بيض الاسماك.

واكد ان الشركة المنفذة للمشروع تضع علامات وقطع دون وجود اضاءة ووصل عدد القطع التي تم انزالها في البحر نحو 1700 مجسم ويقولون ان لديهم موافقة بذلك لكننا تم ابلاغ وزارة الاشغال بذلك التي تقوم بمتابعة الامر معها.

وناشد جميع الجهات وعلى راسها الاشغال بتشديد الرقابة على هذه الشركات مشيرا الى ان الشركات التي تقوم بمشروع حاضنات الرويبان والاسماك لديها موافقة ومتابعة من الهيئة العامة للبيئة التي نثق فيها كل الثقة.

وقال ان ميناء عشيرج دمر جون الكويت وقد ازلنا ثلثي المشروع وباقي يلثه وستقوم بازالته قريبا باذن الله، وتعهد الفاضل بمواصلة فريق الغوص اكمال مشاريع المحافظة على البيئة البحرية والشعاب المرجانية والتوعية البيئية ووقف التعدي على الشواطئ.

واضاف بشان اخر التطورات الخاصة بظاهرة نفوق المحار التي شهدتها شواطئ الخيران قبل اشهر، ان فريق الغوص اوضح منذ بداية الظاهرة ان سبب النفوق هو ترسب الرمال الناتجة عن المشروعات القريبة من الخيران، معربا عن اسفه لعدم توصل الجهات المعنية في البلاد الى نتيجة تفسر ما حدث للمحار، وهذا ما يعيدنا الى حادثة نفوق الاسماك التي شهدتها الكويت عام 2001 حيث لم يصدر حتى يومنا هذا ما سبب النفوق حينها.

واشار الى ان فريق الغوص نشر افلام وصور عن ترسبات للرمال على المحار في الخيران، مبينا ان ترسب الرمال على المحار يؤدي الى اختناق هذه الكائنات وبالتالي موتها، موضحا ان نوعية الرمال التي اكتشفنا وجودها على المحار غير شبيهة بنوعية الرمال الموجودة في طبيعة موقع النفوق ذاته.

ونفى ان يكون الفريق قد شارك في اي لجنة شكلتها الهيئة العامة للبيئة مع باقي جهات الدولة لبحث نفوق المحار، مبينا ان الفريق عمل بمفرده على هذه الظاهرة و وتم تزويد كافة الجهات البحثية الكويتية بعينات للمحار النافق على الشاطئ و قاع البحر.

بدورها قالت الامين التنفيذي للمنظمة التنموية للطاقة المتجددة وعضو التنفيذي في الميثاق العالمي للامم المتحدة غدير الصقعبي ان الكويت لديها عدد كبير من جمعيات النفع العام للعمل التطوعي التابعة لوزارة الشئون وهو ما يحتاج الى الخروج من السيطرة الحكومية الى العالمية والعمل وفق مواثيق الامم المتحدة غير الحكومية وغير الربحية، مبينة ان انضمام فريق الغوص الكويتي الى ميثاق الامم المتحدة لاستكمال مسيرته المحلية والعالمية لخدمة البيئة والعمل التطوعي من خلال العمل ضمن قوانين دولية لأنهم يعملون في المياه الاقليمية في الخليج وفي دول العالم ما يحتاج الى ان يكون لهم صفة دولية ورقم عضوية عالمي ورصد لاعمالهم لكي تستفيد منها الدول الاخرى والحصول على دعم من صناديق الامم المتحدة.

واضافت الصقعبي ان انضمام الفريق تحت مظلة الامم المتحدة من شانه ان يضمن تبادل الخبرات مع جهات مشابهة وجذب متخصصين اليهم من دول العالم بالاضافة الى زيادة عدد اعضاء الفريق بهدف زيادة الوعي في المجتمعات المدنية بحيث لا يقتصر خدمة المجتمع على الحكومات فقط، داعية كافة جمعيات النفع العام الكويتية لميثاق الامم المتحدة واكدت ان مكاتب الامم المتحدة التنفيذية على استعداد للتعاون معها.

ليرتفع إجمالي عددها إلى 17 مجساً

«البيئة» تتجه إلى تركيب محطة جديدة لرصد جودة الهواء في منطقة الأحمدي السكنية

أيمن بوجبارة

قال مدير ادارة رصد جودة الهواء في الهيئة العامة للبيئة ايمن بوجبارة ان الهيئة بصدد تركيب محطة جديدة لرصد جودة الهواء في منطقة الاحمدي السكنية ليصبح عدد المحطات التابعة للهيئة 17.

واضاف بوجبارة في تصريح لـ«كونا» أمس ان محطات الهيئة ترصد مجموعة من الملوثات كاكاسيد النيتروجين واكاسيد الكبريت واكاسيد الكربون والاوزون والمركبات العضوية المتطايرة والجسيمات العالقة.

واوضح انه تم اختيار موقع المحطة الجديدة في منطقة الاحمدي السكنية لقربها من المناطق الصناعية والنفطية ويأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية لهيئة البيئة بالتوسع في محطات رصد جودة الهواء بشكل علمي ومدروس.

واكد انه سيتم تقييم وتطوير شبكة رصد جودة الهواء بناء على خطة تدرس وتعد من قبل المتخصصين في الهيئة بالتعاون مع الجهات العلمية والاستشارية الخاصة والعامة في الدولة مبينا ان الهيئة تأخذ بالاعتبار عند اختيار مواقع المحطات الاسس العلمية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية وظروف الموقع.

وذكر ان الهيئة تعتمد ايضا ضمان دقة القياسات والتحاليل في جميع محطات رصد ومتابعة جودة الهواء اسبوعيا وصيانتها بشكل دوري كل ثلاثة اشهر من خلال شركات متخصصة وباشراف فنيين متخصصين بهيئة البيئة.

أشاد بجهود اللواء عبد الفتاح العلي ورجال المرور في فرض الانضباط

المطر: يجب تطبيق القانون في الكويت بكل حزم وشدة لوقف نزيف الطرق

بدر المطر

305 دولارات غرامة حمل الهاتف النقال اثناء القيادة حتي دون التحدث به في استراليا

اشاد رئيس الجمعية الكويتية للسلامة المرورية بقرار وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبد الفتاح العلي بتنظيم حملات مرور مكثفة لتطبيق القانون على كل مخالفي استخدام الهاتف النقال وكتابة الرسائل باليد أثناء القيادة وكذلك عدم ربط حزام الأمان، وذلك اعتبارا من 15 فبراير الجاري، في كل أنحاء طرق وتقاطعات المحافظات الست للحد من الحوادث القاتلة، وحفاظا على أرواح وحياة السائقين ومرافقيهم وجميع مستخدمي الطريق.

وقال المطر في تصريح صحافي ان الجمعية الكويتية للسلامة المرورية بذلت جهودا كبيرة ليكون هناك نص خاص بالهاتف النقال في قانون المرور حيث كان موجودا في السابق ضمن مادة الانشغال بغير الطريق وحاليا صدر نص كامل عن استخدام الهاتف النقال بينما عدم عقوبة « استخدام حزام الامان» فهي موجودة منذ زمن وهي من الامور البديهية. واشار الى ان عقوبة حمل الهاتف النقال اثناء القيادة حتي دون التحدث به تصل الي غرامة 305 دولارات كما في استراليا مطالبا بضرورة تطبيق القانون بكل حزم وشدة في الكويت للحفاظ على ارواح ابنائنا وبناتنا .

ولفت الي انه سبق ان صرحنا ان الاناث الاكثر استخداما للهاتف النقال اثناء القيادة في الكويت بمعدل 67 في المئة لكن حاليا تساوت النسبة بين الجنسين النساء والرجال واكثرها معدلا هم الشباب.

وختم د.المطر تصريحاته بالاشادة بدور اللواء عبد الفتاح العلي وجهود رجال المرور في مختلف مواقعهم في تنفيذ القانون وتحقيق الانضباط المروري داعيا اياهم الي تفعيل المواد الخاصة بالهاتف المحمول وحزام الامان والا تقتصر الامر علي وقت محدد فقط وان يتم تطبيق القانون علي الجميع دون استثناء .

نبهت إلى تفشّي ظاهرة الإعلانات غير المرخصة في تقريرها لشهر يناير 2014

«الشفافية»: «الأشغال» مقصرة في مكافحة ظاهرة تطاير الصلبوخ

■ «البيئة» أكدت أنها مهتمة بمتابعة جودة الهواء الخارجي بشكل مباشر ومستمر

تطاير الحصى مشكلة تلقي بظلالها على الكويت

أصدرت جمعية الشفافية تقريرها شهري الذي يصدره مركز الشفافية للمعلومات لرصد مستجدات الساحة المحلية في مجالات الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد عن شهر يناير 2014

وتطرق التقرير إلى قضية الداو كيمكال وبيان وزير النفط الذي ألقاه جلسة مجلس الأمة بهذا الشأن والذي تضمن بنودا يتوجب استجلاءها سواء في تقرير ديوان المحاسبة او تحقيق لجنة حماية الأموال العامة ومنها عدم تحديد أسباب التحذيرات المبكرة بعدم إتمام الصفقة ولماذا رفضت؟ وما هي الأسباب التي استجدت لاحقا في قناعة مجلس الوزراء بالتخارج منها ؟ وماذا كان رأي الفتوى والتشريع أثناء التحكيم عندما طلب منها حينها إبداء الرأي؟ ولماذا رفضت محاولة الشركة لإيجاد بدائل عن التعويض في بداية إلغاء الصفقة؟

وتطرق التقرير إلى اتسعت ظاهرة الصلبوخ «الحجر» المتطاير في الشوارع وما نتج عنه من تضرر السيارات.

وأكد التقرير أن رداءة الطرق تبدو في المناطق وفي الشوارع الداخلية منذ فترة وبشكل أكثر وضوحا في المشروعات الأكثر حداثة مما يشير إلى تصاعد وتيرة الفساد. الظاهرة تحتاج لدراسة معمقة خارج لجان التحقيق لتعلقها بثغرات تستغل في قانون المناقصات مثل نسبة الأوامر التغييرية المسموح بها ومقاولات الباطن و نصوص العقوبات.

ونبه التقرير إلى تفشي ظاهرة الإعلانات غير المرخصة في معظم صحف الإعلانات وفي مجالات تدخل في اختصاص أجهزة عديدة في الدولة

ولفت التقرير إلى تسرب الأمطار من السقف في الماطر على ركاب رحلتين جويتين مما اضطر إدارة المطار إلى نقلهم لموقع آخر وهو ما تسبب أيضا في عرقلة الرحلات. وفيما يلي نص التقرير:

مؤسسة البترول الكويتية

عقد مجلس الأمة جلسة خاصة منتصف هذا الشهر لاستيضاح سياسة الحكومة في شأن صفقة الداوكيمكال التي تحملت الكويت جراء انسحابها منها غرامة قدرها 2.16 مليار دولار إضافة لمصاريف قدرت بسبعة وثلاثين مليون دولار أخرى؛ وانتهت الجلسة إلى تكليف ديوان المحاسبة بإعداد دراسة وتقرير بحثي شامل ومفصل عن تداعيات الصفقة في موعد أقصاه مدة شهر من تاريخ تكليفه، فيما أعلنت لجنة حماية الأموال العامة أنها ستواصل تحقيقاتها في نفس الموضوع.. ونرى في مجمل هذه المجريات ما يلي:

تضمن التكليف الاسترشاد والاستئناس بتقريري لجنتي مجلس الوزراء «شكلت في مايو 2012م» وإدارة الفتوى والتشريع «شكلت في يونيو 2013م» اللتان سبق لهما بحث هذا الموضوع، مما يدفعنا للتساؤل عن سبب عدم نشر نتائج أعمال هاتين اللجنتين حتى الآن تأكيدا للشفافية.

طرح بيان وزير النفط الذي ألقاه في بداية الجلسة بعض البنود التي يتوجب استجلاءها سواء في تقرير ديوان المحاسبة أو تحقيق لجنة حماية الأموال العامة وهي: لم يحدد ما هي أسباب التحذيرات المبكرة بعدم إتمام الصفقة ولماذا رفضت؟ وما هي الأسباب التي استجدت لاحقا في قناعة مجلس الوزراء بالتخارج منها ؟ وماذا كان رأي الفتوى والتشريع أثناء التحكيم عندما طلب منها حينها إبداء الرأي؟ ولماذا رفضت محاولة الشركة لإيجاد بدائل عن التعويض في بداية إلغاء الصفقة؟

نشر نص كتب قيل أنها قد وزعت من قبل وزارة النفط دون أن تنفي الوزارة ذلك، ويتبين منها أن التفاوض مع الشركة بشأن التعويض قد سبقه التزام من الوزير مع رئيس الشركة بعدم الخوض في مبلغ التعويض الأساسي وهو ما يحتاج إلى تبرير؛ كما تبين أن الرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة البترول الكويتية قدم خطاب طمأنة للشركة خلال المفاوضات تضمن العديد من البنود التي ترتب التزام على الدولة وهو ما يحتاج إلى مراجعة قانونية دقيقة.

ثار جدل طويل حول الصفقة خلال هذا الشهر في مختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ونحن هنا لسنا بصدد التعليق عليه إلا أننا نرى في كل ما طرح أن هناك فجوات يجب ملأها وشبهات يجب دحضها ومعلومات يجب نفيها أو تأكيدها، وهو ما يحمّل ديوان المحاسبة ولجنة حماية الأموال العامة مسئولية إضافية تجاه عموم المواطنين.

وزارة الأشغال العامة

مع غزارة هطول الأمطار اتسعت ظاهرة الصلبوخ «الحجر» المتطاير في الشوارع وما نتج عنه من تضرر السيارات، ترتب على ذلك مسارعة الوزارة إلى تشكيل لجنة فنية لتدارس المشكلة فيما شرعت في معالجة الشوارع المتضررة، فيما بدأ السيناريو المعتاد في مثل تلك الحالات من تراشق الاتهامات بين عدة أجهزة معنية في الدولة بخلاف وزارة الأشغال، في المقابل رفعت ضد الوزارة دعاوى لمتضررين، ثم قدم استجواب برلماني لوزير الأشغال كان هذا الموضوع هو أحد محاوره؛ وإلى حين ظهور نتائج تحقيقات اللجنة الفنية وما سيسفر عنه الاستجواب نؤكد على النقاط الهامة التالية:

نشر تصريح للوزير ما يفيد أن الظاهرة ليست بجديدة وهذا يؤكد عدم حداثة المشكلة مما يشير إلى تقاعس في أجهزة الوزارة في التعامل المبكر معها.

إن عمل لجنة التحقيق يجب أن ينتهي وأن تنشر نتائج أعمالها قبل انقضاء فترة الضمان المقررة في عقود المقاولين، كما على الوزارة المسارعة لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة لحفظ حقوقها وأن تعلن عن ذلك.

الواقع أن رداءة الطرق تبدو في المناطق وفي الشوارع الداخلية منذ فترة وبشكل أكثر وضوحا في المشروعات الأكثر حداثة مما يشير إلى تصاعد وتيرة الفساد. الظاهرة تحتاج لدراسة معمقة خارج لجان التحقيق لتعلقها بثغرات تستغل في قانون المناقصات مثل نسبة الأوامر التغييرية المسموح بها ومقاولات الباطن و نصوص العقوبات.

مؤسسة التأمينات الاجتماعية

تم تعيين مدير عام جديد للمؤسسة بينما صرح المدير السابق في سياق استعراض مقتضب لانجازاته عن انه قد قفز برأسمال المؤسسة إلى أضعاف مضاعفة لما كانت عليه عندما تسلمها قبل ثلاثين عاما، وكان ينبغي البرهنة على ذلك بذكر عوائد استثمارات المؤسسة في هذه الفترة وأية مشاريع مهمة تكون قد أنجزتها، واستكمالا لهذا المنحى نرى أن على المؤسسة نشر حساب ختامي مجمع لتلك السنوات يعبر بموضوعية عن هذا الانجاز، ونذكر مبدئيا بأن مليارات قد ضخت للمؤسسة على مدى عدة سنوات لتغطية عجز اكتواري ما زال يعلن عنه في كل مناسبة؛ ونذكر أيضا بالأهم وهو ضرورة استكمال تحقيقات ضلوع في الفساد تم إثارتها على المؤسسة في فترات متفاوتة داخل الكويت وخارجها دون إعلام الجمهور بما انتهت إليه حتى الآن.

وزارة الإعلام

تفشّت ظاهرة الإعلانات غير المرخصة في معظم صحف الإعلانات وفي مجالات تدخل في اختصاص أجهزة عديدة في الدولة، مثل: الإعلانات عن الدروس الخصوصية لجميع المراحل الدراسية بما فيها الجامعية، وعروض علاجية في فروع مختلفة خارج الكويت وداخلها، وتوصيل ماكولات للمنازل، وتاجير الحيازات النباتية والحيوانية، وغيرها كثير، وهو ما يحتاج إلى صدور توجيه من مجلس الوزراء للجهات الحكومية المختصة إلى تفعيل المادة 22 من قانون المطبوعات والنشر «3-2006» التي تخول الوزير المختص حظر نشر أي إعلانات تجارية أو غيرها وفقا للشروط والضوابط التي ينص عليها قراره، إضافة إلى تفعيل القرارات الصادرة فعلا عن الأجهزة الحكومية المختلفة بضبط مثل هذه الإعلانات كل في مجال اختصاصه.

الصندوق الكويتي للتنمية

تضاربت التصريحات بشأن إجمالي قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من الصندوق منذ بدء نشاطه، حيث تراوحت بين خمسة مليارات وثلاثة عشر مليار، وتم التشكيك فيما صرح به وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بهذا الخصوص، ومع التزام الصندوق بالشفافية في نشر بياناته على الموقع الالكتروني فإنه من غير المفهوم سبب عدم صدور رد رسمي على مثل هذه التصريحات بأرقام موثقة وتفاصيل، ربما يحتاج الموقع فقط لإعادة نظر في آلية تحديث بياناته لضمان فورية النشر،كما نوصي الأمانة العامة لمجلس الأمة بإجراء دراسة حول التقارير المالية للصندوق لتسهيل مهمة النواب.

■ برنامج الهيكلة أكد أن آلية التوظيف عبر موقعه لا تسمح بإساءة استغلالها

■ نرحب بانفتاح الإعلام بشأن قانون الإعلام الإلكتروني الذي لا يزال تحت الدراسة